العرب
الأربعاء 2019/11/27
السنة 42 العدد 11541

ديمقراطيات المحاصصة لا تشبع البطون ولا تنفع العقول

استبدال حكومة بأخرى أسهل الحلول في العراق ولبنان وتونس

من يتابع بشكل دوري ما يحصل في العراق ولبنان وتونس من أزمات سياسية متراكمة تُختتم نتائجها عادة عند نهاية كل عام تقريبا، بتحرّك الشارع للاحتجاج والمطالبة بإسقاط النظام، تنتابه بصفة مباشرة، أسئلة عدة تبدو في ظاهرها بسيطة لكن في باطنها مقاربات معمّقة، من قبيل ماذا تريد شعوب هذه البلدان وقد حصلت على ما تريد من الديمقراطية وحرية التعبير؟ هل المشكل في الديمقراطية أم في تطبيقها؟

ديمقراطية المحاصصات لا تنتج سوى التفقير

وسام حمدي
صحافي تونسي

فقط لوجود حرية تعبير، بل تذهب أيضا أولا لإشباع البطون والمساهمة في نفع العقول وبنائها بما تقتضيه الديمقراطية الصرفة.

تونس – ضاعفت الاحتجاجات المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا في لبنان والعراق، وكذلك الانسداد السياسي في تونس، حصيلة المباحث التي تتوق إلى إدراك حقيقة فشل هذه الدول في السير نحو تركيز الديمقراطية المكتملة والمباشرة باقتراب وقوعها شيئا فشيئا في مستنقع ديمقراطية المحاصصة.

تثور الجموع في شوارع بغداد وكربلاء والبصرة وكل المدن العراقية تقريبا، كما تنتفض شوارع بيروت وطرابلس ومدن كثيرة في لبنان، وينتاب التونسيون الذين خرجوا مؤخرا لانتخاب ممثليهم في البرلمان والسلطة التنفيذية، ويمكن أن نضيف إلى القائمة ما يجري في ليبيا والجزائر، إذا اعتبرنا أن إسقاط النظام مطلب شعبي وتحقيقه تطبيق لـ"الديمقراطية".

> شعوب العراق ولبنان وتونس لم تسقط بإرادتها في اختبارات الديمقراطية، بل إن النظم السياسية هي من جعلتها غير قادرة على تركيز ديمقراطية تتلازم فيها المسارات

لا فرق بين ما يحصل في بغداد وبيروت وما يحصل في تونس، فبمجرّد متابعة المحطات التلفزيونية أو الصحف والمجلات والراديوهات التابعة لهذه الدول، ينتاب المتابع شعورا يؤكّد للوهلة الأولى له أن هذه الدول قد نجحت فعلا في تركيز مسار ديمقراطي يحق للجميع فيه أن يعبّر بحرية، إذن لماذا تحتج شعوب هذه البلدان التي تبدو متحرّرة.

عند وقوع أي أزمة سياسية، في هذه البلدان يكون الحل الأسهل لإعادة ترتيب الأوراق والمحافظة على التوازنات والتموقعات تغيير الوجوه الحاكمة بشكل روتيني، بدل الذهاب إلى البحث عن مخارج حقيقية تساهم في بعث ديمقراطية مباشرة لا تكتفي بالترويج فقط لوجود حرية تعبير، بل تذهب أيضا أولا لإشباع البطون والمساهمة في نفع العقول وبنائها بما تقتضيه الديمقراطية الصرفة.

حلول متشابهة

في لبنان، المأزوم والمحاصر باحتجاجات تطالب بإسقاط نظام طائفي لم يقدر سوى على تقسيم الشعب، بين سني وشيعي ومسيحي، لا جديد لمخارج للأزمة سوى إعادة الاتفاق على اسم سعد الحريري المستقيل عقب الاحتجاجات، ليعود من النافذة بعدما خرج من الباب.

في العراق أيضا، لم يعد أمام حكومة عادل عبدالمهدي التي ترمي بالكرة في ملعب الغير لتتبرأ من هفوة السقوط وتعنيف وقتل المتظاهرين، سوى المقاومة والتمترس بميليشيات أجنبية لا داخلية تقودها إيران، فمنذ عام 2003، لحظة سقوط نظام صدام حسين، لا جديد أيضا في بغداد سوى استبدال حكومة بحكومة أخرى لا تنجح سوى في إعادة تكرار الفشل تحت شعار هذا ما أفرزته صناديق الاقتراع.

أما في تونس، المتباهية طبقتها السياسية باقتراب وصولها من بر الأمان وتأمينها الانتقال الديمقراطي، بدأب شعبها منذ تسع سنوات على الخروج للانتخاب، فلا يختلف الأمر كثيرا أيضا، فإنتاج الحكومات في تونس بات أكثر بكثير من محاولات إنتاج الثروة، فلا وجود لحكومة تعمّر وتستقر كي تنفّذ برامج أو تلبي أهداف ثورة شعبها.

قد يطرح السؤال، لماذا تم تسليط الضوء على هذه البلدان فحسب دون ذكر بقية التجارب الديمقراطية التي تسير بدورها نحو الفشل؟ الإجابة هنا لا تحتمل أكثر من فرضية، فشعوب هذه البلدان لم تسقط بإرادتها في اختبارات الدروس الأولى للديمقراطية، بل إن النظم السياسية المفروضة عليها من قبل الأحزاب وقادة الرأي السياسي بها هي من كبّلتها وجعلتها غير قادرة وإن بقيت مئة عام وهي تصارع وتقاوم على تركيز ديمقراطية صرفة تتلازم فيها المسارات، أي بحصول تنمية اجتماعية واقتصادية تقابلها ثورة فكرية وثقافية تعبّد الطرق للأجيال القادمة.

في الأصل، إن كلمة ديمقراطية منذ دولة مدينة أثينا في القرن السادس قبل الميلاد تعني وجوبا حكم الشعب الذي يجتمع ليسنّ قوانين تسهّل طريقة معاشه وتطور فكره وثقافته، لكن ما بدا واضحا في لبنان والعراق اللذين يعتمدان على نظم سياسية طائفية تفرّق أكثر مما توحد شعبي البلدين أو في تونس المعتمدة على نظام شبه برلماني لا ينتج شرعية، أن هذه البلدان تتجه نحو الفشل وهو ما قد يبرر لشعوبها في أي لحظة أن تثور على الحكام.

إن الديمقراطية "الفاسدة" لا تحمل من مظاهر الديمقراطية إلا الاسم أو المظاهر العامة كالانتخاب أو الإسهاب في التعبير عن الآراء، لكن في التجارب التي نتحدث ظهرت ملامح أنظمة سياسية تحكم بشرائع تتجه نحولاستبداد والتفرّد وتفقير الشعوب أكثر مما تنفعها.

ففي هذه الدول، تقر السلطة بمبدأ الديمقراطية، لكنها لا تسنّ القوانين الحقيقية التي ترتقي بالشعوب، لتنشأ عند أول اختبار لمدى صبرها وجوبا فوضى عارمة، تجعل طيف واسعا من لأفراد لا يخضعون للدولة بل ويريدون تغيير النظام بأي شكل من الأشكال.

معضلة النظام السياسي

تكمن المعضلة عند طرح هذه المقاربة، في أنه لا فرق بين ما يقوله يوسف الشاهد، رئيس الحكومة الحالية في تونس، وراشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التي تحكم البلاد، مثلا وبين ما يقوله عادل عبدالمهدي في العراق. الإجابة تكاد تكون واحدة "نحن نصارح الشعب بصعوبة الوضع الاقتصادي، لكن ما باليد الحيلة إن النظام السياسي في البلاد لا يمكننا من الحكم لوحدنا، نحن مجبرون على التوافق مع أكثر ما يمكن من الطيف السياسي المختلف فكريا وسياسيا".

إذن، إذا كان الحكام يدركون ويصرّحون علنا بعدم مواكبة النظم السياسية لمفهوم الديمقراطية، لم الإصرار عليها وهم متيقنون أن تجاربهم الفتية في الديمقراطية تسير نحو الفساد؟ فمن وضع مثل هذه الأنواع من الأنظمة وماذا يريد من وراء التشبّث بها؟

إن النظم الطائفية في لبنان والعراق تبدو في ظاهرها جمهورية وديمقراطية وتوافقية، لكن في حقيقة الأمر إن المحاصصات تكبّلها وتحصرها في زاويا لم تؤد في العقود الأخيرة سوى إلى تفرّد قوى كحزب الله أو الأحزاب الشيعية في العراق لا لتنفيذ وتلبية تطلعات العراقيين بل لتنفيذ إملاءات قوى خارجية، وعلى رأسها إيران ولذلك تجدها الآن غير مستعدة للتغيير أو استبدال نظام الحكم. في تونس ينطبق نفس الشيء تقريبا، تتشبث حركة النهضة رغم تضررها هي الأخرى من النظام شبه البرلماني الذي ساهمت في هندسته عام 2014 عند صياغة دستور الجمهورية الثانية، لكنها تأبى تغييره كونها تعلم أنه إن حصل تغيير النظام السياسي، فإنه إن حصل وسقطت في إحدى المحطات الانتخابية، فانه من الصعب العودة إلى الحكم حتى من النافذة لا من الباب.

إن أقصى ما حققته ديمقراطيات المحاصصات في هذه البلدان هو إنتاج سياسات أشبه بمتوحّشة، لا همّ لها سوى تعبئة موارد الدولة من جيوب الطبقات الوسطى والضعيفة بإثقال كاهلها بالضرائب. وكل هذا ما يدفع شعوب هذه البلدان للثورة تقريبا عند نهاية كل عام، أي مع بداية مناقشة الحكومات والبرلمانات لقوانين الموازنات العامة، لتجد هذه الشعوب نفسها أمام خيارين، إما أن تحن إلى دكتاتورية تشبع بطونها كما حصل في تونس مع نظام زين العابدين بن علي أو في العراق في عهد صدام حسين وإما أنها تطمح لثورة دون أن تفكّر حتى في بديل قد يحقق لها ما تريد.

إن الديمقراطية، التي تتبجح بها الحكومات في هذه البلدان الآيلة نظم حكمها للسقوط، لا تعني بالضرورة تقديم المساعدات الاجتماعية أو البحث فقط عن حلول اقتصادية، فأي ديمقراطية لا تكون مرفوقة بثورة ثقافية يكون مصيرها الفناء وأن تُقبر في أول منعطف تاريخ.

لقد كان التعليم كما الصحة وهما أبرز ما يؤكّد تطور الشعوب، علامة بارزة في العراق قبل عام 2003، كما في تونس منذ فترة الاستقلال في عهد المستعمر الفرنسي والشيء نفسه ينطبق على لبنان، لكن ما الذي حصل تحت وطأة ديمقراطيات المحاصصات؟

اتجه قادة العراق إلى إغراق البلد بمناهج تعليم طائفية تفرق بين الشيعة والسنة ولا تقدر على إحياء ما حلم به البلد من ثورة صناعية وصحية.. إلخ، فيما تراجع زخم الإنتاج الفكري والأدبي وحتى الفني في لبنان، أما في تونس يتظاهر الشعب بين الفينة والأخرى أنه قد حقق مكاسب في الحريات والحقوق المدنية، لكنه يُصاب في كل مرة بإحباط سببه تغلغل مشاريع سياسية وأيديولوجية تميل إلى العودة بالبلد إلى ما يقارب أربعة عشرة قرنا، عبر الخوض في طرح مسائل لا تواكب العصر ولا تخدم الديمقراطية الفتية والناشئة التي يبدو أنها تسير بدورها نحو منعطف خطير.

أربيل تتابع بقلق انتفاضة شباب العراق

سارع قادة إقليم كردستان العراق إلى إعلان دعم رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي. وبنت أربيل حجتها على الخوف من المستقبل وأن ليس هناك بديلا يضمن عدم انزلاق البلاد في أتون "الدكتاتورية" و"ضياع الديمقراطية"، لكن المراقبين يشيرون إلى أن الموقف الكردي مردّه قلق من ضياع المكاسب السياسية والاقتصادية التي تحققت منذ عام 2003.

أربيل (العراق) – تتابع أربيل بقلق الاحتجاجات التي تشهدها بغداد والعديد من مدن العراق منذ نحو شهرين. مردّ هذا القلق سببان؛ الأول يتعلق بالتغييرات التي يمكن أن تنتهي إليها هذه الاحتجاجات، خاصة على مستوى تعديل الدستور بما يمكن أن يؤثر في صلاحيات إقليم كردستان. ويتعلق السبب الثاني بالوضع الداخلي في الإقليم الذي يشكو بدوره من الفساد وحيث المطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي تعلو وتخبو، حسب المرحلة.

ويفسر هذا القلق سبب زيارة قادة من الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى بغداد بعد أيام قليلة من اندلاع الاحتجاجات في الأول من أكتوبر. وبدلا من دعم الانتفاضة الشعبية ذهبوا إلى خيار دعم رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، رغم أنه في أضعف لحظات حكمه.

كما حضر ممثلون عنهم في اجتماع القوى السياسية في منزل عمار الحكيم، الذي بحث ورقة إصلاحية تقدموا بها. وعلى غير العادة خرج زعيم عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي، مادحا الموقف الكردي لدعم العملية السياسية والحفاظ عليها قائلا إن "الأكراد أكدوا وجود مشكلة حقيقية محصورة داخل الوضع الشيعي ويجب التعاون في إنجاز توصيات الورقة دون أن يعمدوا إلى سياسة الابتزاز"، بما يشير إلى المأزق الذي تعيشه قيادات الحكم مما يتطلب منها تجديد التحالف المرحلي والمصلحي مع الأكراد.

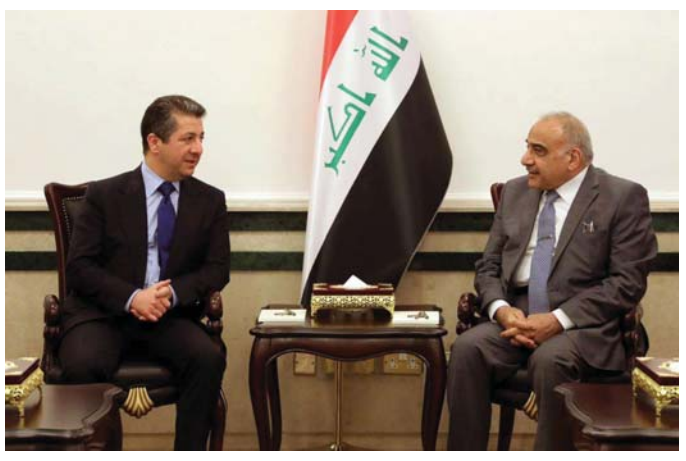

المصالح تجمعنا

وينطلق مراقبون من موقف الأكراد في تفسير أسباب استمرار عبدالمهدي، مشيرين إلى أن الدعم الذي تلقاه الحكومة العراقية لا يأتي فقط من إيران، وإنما لرغبة القيادة الكردية في بقائه لما قدمه لها من خدمات تتعلق بالحفاظ على مكتسباتها.

لكن، كلما مرّ يوم على الاحتجاجات وعلا صوت المتظاهرين أكثر زاد قلق أربيل، فمن بين المطالب المقدمة للحكومة، حتى من قبل اندلاع الاحتجاجات، تعديل مكاسب الأكراد في مجالات النفط والميزانية الحكومية على حساب بقية المحافظات العراقية.

وكان وزير النفط العراقي ثامر الغضبان قال إن "إقليم كردستان قد يبدأ تسليم 250 ألف برميل يوميا من النفط إلى الحكومة الاتحادية في بغداد بحلول أوائل 2020"، فيما يقول المسؤولون الأكراد إن ذلك لن يحصل إلا بعد اتفاق شامل على تأمين مواردهم الأخرى في الجمارك وغيرها.

وعلق وزير النفط الأسبق عصام الجلبي على هذا الجدل بقوله "منذ سنوات وبغداد تنتظر تنفيذ التزامات أربيل المثبتة في قوانين الميزانيات، إلا أن الإقليم مصر على عدم التزامه رغم أن الحكومة تنفذ التزاماتها كاملة بتسديد ما يقرب من 450 مليون دولار شهريا كرواتب لموظفي كردستان عدا الالتزامات المادية الأخرى".

وتساءل الجلبي "بما أن معدل صادرات الإقليم هو بحدود 500 ألف برميل يوميا، أي ما يعادل أكثر من 8 مليارات دولار في السنة، بفرضية سعر 50 دولارا للبرميل الواحد، فلماذا يطلب من الإقليم تسليم 250 ألف برميل يوميا فقط ويترك الباقي لكي يتصرفوا به؟ لو افترضنا تسليم أربيل لكمية النفط المحدودة المذكورة ستكون حصيلة الإقليم 17 بالمئة من الموازنة، زائدا 250 ألف برميل يوميا (8 مليارات دولار)، زائدا عوائد المنافذ الحدودية، زائدا نفقات متعددة أخرى تتحملها بغداد نيابة عن الإقليم".

> على غير العادة خرج زعيم عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي، مادحا الموقف الكردي لدعم العملية السياسية والحفاظ عليها

يشعر الأكراد بقلق متزايد لأنهم يشعرون بالخذلان من حلفائهم، منذ أن رفضت الولايات المتحدة دعم طلب الاستقلال، كما يواجهون مدا وجزرا في علاقتهم بتركيا وإيران، والتي صار يغلب عليها التوتر.

ويخشى الأكراد من غياب الدعم إذا ما حصلت تغييرات في النظام السياسي القائم على المحاصصة ومن ضمنها مسألة التغييرات المحتملة في فقرات الدستور الحالي رغم أن بيانات الانتفاضة لم تتعرض للعلاقة مع الأكراد.

لكن، وبعد أن أظهر المحتجون تمسكا غير متوقع بمطالبهم واحتجاجاتهم، تحدث رئيس إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، بلغة تبدو في ظاهرها وكأنها دعم للاحتجاجات، حيث قال خلال مداخلة له في منتدى السلام والأمن في الشرق الأوسط بمحافظة دهوك، إن "الأكراد ليست لديهم مخاوف من أي تعديل أو تغيير في الدستور إذا كان الغرض منه تحسين حياة العراقيين".

لكن يرى كثير من السياسيين العراقيين والمتابعين والمحللين عدم وجود مبررات سياسية مقنعة خارج قصة مصالحهم النفعية لعدم دعم الأكراد لانتفاضة الشباب والمراهنة على حكومة لن تتحمل الصمود بوجه الشعب الثائر. ولا يجد المتابعون مبررا لمخاوف القيادة الكردية من المستقبل، التي عكستها تصريحات عضو قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، هوشيار زيباري، الذي تساءل عن البديل للحكم الحالي، محذرا من أن يكون هذا البديل قد يكون "العودة إلى الدكتاتورية والفردية والاستبداد وضياع الديمقراطية".